

العلاقات الأورو-متوسطية: مشاريع متعددة واخفاقات متجددة

*Euro-Mediterranean relations: multiple projects and renewed Failures*بورنانان نعيمة^{*1}BOURANANE Naima^{1*}Bouranane.naima.dz@hotmail.com، (الجزائر)، 3¹جامعة الجزائر

تاريخ النشر: 2024/01/26

تاريخ القبول: 2024/01/24

تاريخ الإرسال: 2023/12/27

Abstract :

This study aims to investigate Euro-Mediterranean relations, as the latter witnessed development and continuity through the European Community's initiatives to the European Union and its projects in the region, beginning with the partial Mediterranean policy, the comprehensive Mediterranean policy, the New Mediterranean Policy, and ending with the Euro-Mediterranean Partnership, and the announcement of the Union for the Mediterranean.

The study concluded that Europe made ambitious pledges to the peoples of the region, but European institutions did not adhere to them, nor did they achieve them on the ground, as the projects multiplied and disappointments with them were renewed, because Europe did not fulfill its promises.

Keywords: European Union, Euro-Mediterranean, Partnership, Union for the Mediterranean.

ملخص:

تهدف هذه الدراسة الى البحث في العلاقات الأورو-متوسطية، حيث شهدت هذه الأخيرة تطورا واستمرارية من خلال مبادرات الجماعة الأوروبية الى الاتحاد الأوروبي ومشاريعه في المنطقة بدايةً بالسياسة المتوسطية الجزئية، والسياسة المتوسطية الشاملة، فالسياسة المتوسطية الجديدة، انتهاءً بالشراكة الأورو-متوسطية، فالإعلان عن الاتحاد من أجل المتوسط.

توصلت الدراسة الى أن أوروبا قدمت تعهدات طموحة لشعوب المنطقة، غير أن المؤسسات الأوروبية لم تلتزم بها، ولم تحققها ميدانيا، حيث تعددت المشاريع وتجددت معها الخيبات، لأن أوروبا لم تف بوعودها.

الكلمات المفتاحية: الاتحاد الأوروبي، الأورو-متوسطية، الشراكة، الاتحاد من أجل المتوسط، السياسة المتوسطية الجزئية.

* المؤلف المرسل.

1. مقدمة

يقدم الفكر السياسي الوظيفي أهمية العامل الخارجي في تحقيق التكامل وتفعيله، على غرار المفكر أميتايا يتزيوني، الذي اعتبر أن دور النخبة الخارجية أساسي في تشجيع ودعم العملية التكاملية، إذا تطابقت أهدافها مع أهداف النخب الداخلية في الدول التي تسعى للتعاون أو التوحيد أي التكامل مهما كانت درجته أو صورته.

كما أكد الطرح الليبرالي-المؤسسي على أن الدول تتكامل استجابة لضغوط الأزمات السياسية والاقتصادية الناتجة عن تعقيدات البيئة الدولية، والتي توطر التفاعلات بين الدول غير المركزية في النظام الدولي، أين تتأثر كل الفواعل بأي تغير وتحول أو أزمات تحدث على مستوى الوحدات أو الفواعل الأخرى من المجتمع الدولي. وهذا أمر من المفروض أنه يعزز -ولا يخبىب- التعاون الدولي استجابة للرهانات المتنامية على كل الأصعدة، وهو ما جاء في مقولات وأفكار روبرت كيوهان وجوزيف ناي حول الاعتماد المتبادل وسبل التكامل بين الدول. ويبدو أن الاتحاد الأوروبي قد شرع في صياغة استراتيجياته العالمية والإقليمية، بتطوير علاقاته الثنائية والجماعية بوحدة المجتمع الدولي، خاصة مع دول الضفة الجنوبية للبحر الأبيض المتوسط، باعتبارها مناطق نفوذه التاريخية، تماشياً أو توظيفاً للطروحات الفكرية للوظيفية والليبرالية-المؤسسية.

وباعتماد استراتيجيات يعتقد أنها أكثر تماسكا وشمولية عن تلك المنتهجة من طرف القوى المنافسة له في المتوسط، وظف الاتحاد الأوروبي أدوات سياسية-أمنية واقتصادية-مالية واجتماعية-ثقافية تلبية لوعوده بتحقيق التنمية المستدامة وترشيد الموارد ومسوغات حل الأزمات وتفعيل السلام ومزاعم التصدي لانتهاكات حقوق الإنسان، وذرائع مكافحة الإرهاب والهجرة غير الشرعية وغيرها من التعهدات التي جاءت بها المبادرات الأوروبية لشعوب المنطقة وحكوماتها بغية تطوير آليات التعاون وتنشيط آليات

الدبلوماسية والحوار، والقفز بها من مستويات النخب والسياسة العليا الى آمال وطموحات المجتمع والسياسة الدنيا في المتوسط .

وقد شهدت العلاقات الأورو-متوسطية عدة مراحل، ترجم الاتحاد الأوروبي من خلالها مقاربته المتأرجحة بين الجغرافيا والجيوبوليتيكا، في مشاريعه ومبادراته الموجهة نحو دول الضفة الجنوبية للبحر الأبيض المتوسط.

وفي هذا السياق نطرح المشكلة البحثية التالية: هل عززت المشاريع والمبادرات الأوروبية اتجاه الضفة الجنوبية للبحر الأبيض المتوسط العلاقات الأورو-متوسطية أم خيبتها؟

وللإجابة على هذه المشكلة البحثية نتبع نسقا متكاملًا بين المنهجية والتحليل والتفسير أساسه المقارنة والوصف. حيث عمدنا الى معالجة مفهوم " المتوسطية " في طريحيه النظري و العملياتي، ثم عرجنا بالتحليل المتكامل على تطور العلاقات الأورو-متوسطية من خلال مبادرات الاتحاد الأوروبي ومشاريعه في المنطقة بداية من " السياسة المتوسطية الجزئية "، و"السياسة المتوسطية الشاملة"، ف " السياسة المتوسطية الجديدة "، وصولا الى " الشراكة الأورو-متوسطية "، فالإعلان عن " الاتحاد من أجل المتوسط".

2. مفهوم المتوسطية

يمثل الطرح النظري والطرح العملياتي أهمية كبيرة في فهم ظاهرة أو مقولة "المتوسطية"، وآلية توظيفهما في السياسة الأوروبية اتجاه المنطقة بالتأرجح في التسمية وتكييفها وفق كل مشروع أو مبادرة.

2-1 الطرح النظري: مقارنة الإقليمية-العولمة

يرجع تباين الآراء حول إعطاء مفهوم محدد لـ "المتوسطية"، إلى ذلك الاختلاف الفقهي والمجتمعي والسياسي حول مقولة "الإقليمية **Régionalisation**" باعتبارها ميزت تاريخ العلاقات والتفاعلات بين الدول منذ القدم.

فدور المبادرات الإقليمية كعامل تكامل في محيط التبادل العالمي يتأكد في العديد من مناطق العالم شرقا وغربا، شمالا وجنوبا، والاتفاقيات الإقليمية هي أساس هذه المبادرات التي تدفع نحو الاستثمار الخارجي المتزايد والذي يدعم مسار أي تجربة تكاملية ويفعلها، مقارنة مع منطق التبادلات التجارية الذي لا يمكن للمبادرات أن تتطور فيه.

وإبرام الاتفاقيات الإقليمية مع دول الجوار الإقليمي، قد يوفر معادلة سياسية ويفرض سلوك تعامل متفق عليه لمواجهة التحديات المحلية والإقليمية من أجل الوصول إلى توظيف السياسة وتطويعها إقليميا لتحقيق المصالح الإقليمية بصورة جماعية. فالإقليمية تسعى لتعزيز مصداقية الوحدات الأعضاء في مبادرة ما إزاء أطر ووحدات خارجية أخرى.

حيث أن الإقليمية كمستوى لتحليل العلاقات الدولية، هو مفهوم تداولته الدراسات في الستينيات والسبعينيات من هذا القرن، رغم أن جذوره في الفكر السياسي الدولي أقدم من ذلك، فمفهوم الإقليمية اعتبر أحد المقاربات الرئيسية في مجال التنظيم الدولي، إذ طالما فتح النقاش حول ما سمي بـ "العالمية في مواجهة الإقليمية"، وأيهما أجدر كمسار لتنظيم المجتمع وحفظ السلم والأمن الدوليين.

ويعرض الفكر السياسي في هذا السياق إجابة عن ذلك كونه لا يوجد تعارض بين مسار الإقليمية وما تقترحه العولمة فكلاهما يصب في تحقيق مسار الثاني وخدمة لآلياته، كما أن

الإقليمية تحققت وتعددت مبادراتها التكاملية في ظل مناخ العولمة، وكذلك ازدهرت العولمة وتجسدت في سياقات الإقليمية وتجاربها حتى شكلت نظاما بعينها في مسار العولمة (Hubert, 1998, pp. 37 – 41).

وقد تعددت المنطلقات في تعريف النظم الإقليمية حيث يميز المفكرون بين:

1- **الاعتبار الأول:** يركز على أبعاد التقارب الجغرافي ويجعلها أساس التمييز بين النظم الإقليمية.

2- **الاعتبار الثاني:** يقوم على وجود عناصر التماثل بين الدول التي تدخل في نطاق إقليم ما من حيث الأبعاد الثقافية والاجتماعية والاقتصادية.

3- **الاعتبار الثالث:** يقدم أساس آخر، وهو ان الدول المتجاورة أو المتشابهة لا يشترط بالضرورة أن تكون على علاقات وثيقة فيما بينها، وأن العامل الحيوي في أي نظام إقليمي هو مدى وجود تفاعلات سياسية واقتصادية وثقافية واجتماعية بين هذه الدول ودرجة تشابكها واستمراريتها.

وبإسقاط هذه الاعتبارات على البعد المتوسطي، ومدى خضوعه لمنطق الإقليمية، نتبنى الطرح الثالث، فلما الأساس الجغرافي ولما التماثل والتطابق بين الدول اجتماعيا وثقافيا في المتوسط يمكنه الإجابة عن طبيعة العلاقات في إقليم المتوسط إن صحّ التعبير، بل توجد تفاعلات سياسية واقتصادية بين دوله، من خلال مشاريع ومبادرات تعطي في كل مرة معنى مغاير للمتوسط ومختلف عن سابقه، وفقا لطبيعة تلك التفاعلات والمصالح المتوقعة منها. فهو نهج اوروبي للتعاون مع دول لطالما شكلت كلها تقريبا والى امد قريب منطقة نفوذ اوروبية بأسواقها وثرواتها الأولية.

2-2 البناء العملياتي: مقارنة الجيوبوليتيكا:

يمكن اعتبار المتوسط ببعده الجغرافي مساحة مائية شاسعة تقدر بـ: 513,2 مليون كلم²، اذ يمثل 6 بالمئة من اليابسة، و حوالي 7 بالمئة من سكان العالم، و ما يعادل 8 بالمئة من الثروة العالمية. فهو بحر شبه مغلق يتصل بما حوله من بحار ومحيطات عبر مضيق جبل طارق والممرات المائية التركية (البوسفور، الدردنيل، بحر مرمرة)، إلى جانب قناة السويس.

ويمتد البحر الأبيض المتوسط جغرافيا من ساحل المغرب على الأطنطي إلى إيران، ومن آسيا الوسطى إلى القرن الإفريقي والساحل العربي الإفريقي والصحراء (الدسوقي، 1994، ص 84).

وقد أطلق على البحر المتوسط عدة تسميات عبر التاريخ حيث عرفه الرومان ببحر الروم أو (بحرنا Mare Nostrum)، وسماه العرب في القرن الثالث ميلادي بالبحر الأبيض المتوسط كونه يتوسط القارات الثلاث (أوروبا، إفريقيا، آسيا)، وهي مشتقة من كلمتين لاتينيتين هما MEDIUS أي المتوسط وTERRA وتعني الأرض، ما يعني البحر الذي يتوسط اليابسة أو الأرض (رفعت، 2007، ص ص 5-6).

كما توالى التسميات عبر التاريخ حسب الحضارات التي تعاقبت عليه، فعرف عند المسلمين بـ (البحر الشامي، وبحر المغرب Maghreb، وبحر مصر، البحر الكبير)، كما عرف أيضا بالبحر الأزرق عند الأتراك العثمانيين، أما تسمية Méditerranée فتعود إلى القرنين الثامن عشر 18 والتاسع عشر 19، عند إدراك الدول الأوروبية للأهمية الاقتصادية والاستراتيجية التي أصبح يحتلها البحر الأبيض المتوسط في السياسة العالمية (الشربيني، 2007، ص ص 5-6).

أما البعد الاقتصادي للمتوسط، فهو من أهم طرق التجارة الدولية ومعايرها إلى جانب غناه بالثروات بكل أنواعها على مستوى بره وبحره.

ومن حيث البعد السياسي فهو يجمع 20 دولة تطل على مياهه، بمجموع عدد سكان هائل، ويزيد التعداد السكاني بمرور الزمن وفق معادلة تحسن الأوضاع الصحية والاجتماعية للسكان، إذ يتوقع بلوغ عدد السكان في منطقة المتوسط إلى 524 مليون نسمة بحلول سنة 2025 (CCE, 2001, pp. 8-9).

وقد تطور التعريف "بالمتوسط" في إطار ذلك التداخل والتلاحم بين الجغرافيا والسياسة والذي استدعى البعد "الجيوبوليتيكي" لتحليل وتفسير علاقات وسياسات الاتحاد الأوروبي في المنطقة المتوسطية (Drevet, 2020, pp. 91-94)، والتي تخضع لطبيعة التفاعلات السياسية والاقتصادية والأمنية، وكيفية التعامل معها وتوجيهها وتوظيفها حسب الذاتية السياسية للقادة وصناع القرار، حيث يتسع المتوسط أو يضيق تبعاً للظروف الدولية والإقليمية الراهنة، ووفقاً لمتطلبات وتوقعات المستقبل. إذ تباين البعد الذي تبنته المجموعة الأوروبية في سياستها الخاصة بمنطقة البحر المتوسط خلال الستينيات، مقارنة بسياسة الاتحاد الأوروبي فيما بعد، أين كان يشمل هذا البعد الدول التي لها ساحل على البحر الأبيض المتوسط فقط، أي البعد الجغرافي البحت في المنطقة، في حين تخطى الاتحاد الأوروبي فيما بعد عن هذا المعيار أو المبدأ، إذ أنه سمح بضم دول غير مشاطئة للبحر الأبيض المتوسط بالانضمام إلى المشاريع المتوسطية المقترحة من طرفه، على غرار "الأردن"، وهذا ربما لدواعي سياسية مطلقة ومرتبطة بترتيبات أمنية في المتوسط لصالح إسرائيل (فرج الله، 2002، ص21) ومصالحها، ناهيك عن أولوية ضمان أمنها قبل التخطيط لأي مشروع أو مبادرة في المنطقة ككل .

والغريب أيضا أنه ولنفس الدواعي السياسية والأمنية، سمح الاتحاد الأوروبي بإسقاط التعريف على غربي المتوسط، إذ كونت عشرة (10) دول مجموعة للتعاون الإقليمي سميت (5+5)، حيث تمثل الدول الخمسة (5) الاتحاد المغربي من جهة (تونس، الجزائر، المغرب، ليبيا، موريتانيا)، وعلى الجانب الآخر (البرتغال، إسبانيا، فرنسا، إيطاليا، مالطا) رغم أن البرتغال ليست متوسطة بالمفهوم الجغرافي، بل هي دولة تطل على المحيط الأطلسي، غير أن انضمامها للاتحاد الأوروبي منحها الصفة المتوسطة بالمفهوم السياسي (أليوني، 1994، ص 66)، ونفس المنحة تجاوزها صانع القرار الأوروبي بمنطق الجيوبوليتيكا عندما اعتبر موريتانيا متوسطة كونها أحد دول الاتحاد المغربي، وهذا تطويع للجغرافيا بمنطق المصلحة السياسية والاقتصادية والأمنية.

فالاتحاد الأوروبي يتعامل مع البحر الأبيض المتوسط كبيئة سياسية بانقائية وتقلب شديدين وواضحين، في كل مشاريعه الموجهة لدول المنطقة. فقد تمّ استبعاد ليبيا من "الشراكة الأوروبية-المتوسطية" في 1995، رغم أنها دولة تطل على البحر الأبيض المتوسط بساحل كبير يقدر بـ 1900 كلم، وأيضاً لاعتبارات سياسية-أمنية، مرتبطة الصلة بعداء الولايات المتحدة الأمريكية (الليبيا-القذافي) في تلك الفترة، ولكل الدول الرافضة والمناهضة لسياستها ومساعدتها للسيطرة على السياسة العالمية بمنطق الهيمنة المتوحشة إلى جانب ذريعة اتهام ليبيا "بقضية لوكربي" (فرج الله، 2020، ص 21) آنذاك.

3. تطور العلاقات الأورو-متوسطية

رافق توسع الاتحاد الأوروبي وتقدمه في العملية التكاملية التي يشهدها العالم بتقرب وتوجس، تدرج وتفوق وتطور ملحوظ أيضاً في سياسته اتجاه منطقة المتوسط، حيث عملت المجموعة الأوروبية منذ نشأتها على ضرورة تعميق التوجه نحو التفاعل مع الدول

المطلة على البحر الأبيض المتوسط، نظرا للأهمية المتزايدة التي أصبحت تشهدها المنطقة من جهة، ولدواعي متطلبات الحفاظ على التواجد والنفوذ الإقليمي لأوروبا من جهة أخرى. إذ شهدت المنطقة عدة سياسات ومبادرات أوروبية من خلال إبرام اتفاقيات ومعاهدات، تنوعت بين الاتفاقيات التفضيلية إلى اتفاقيات إقامة منطقة تجارة حرة، إلى اتفاقيات انتساب، فسياسات جوار وشراكة متعددة الأبعاد والدوافع والطموحات، منها ما ظهر ومنها ما بطن إلى حين، ولعل أهم هذه السياسات الأوروبية الموجهة للمتوسط ما يلي:

3-1 السياسة المتوسطية الجزئية:

بعد التوقيع على معاهدة روما 1958، تمّ تحديد العلاقة بين الجماعة الأوروبية وجوارها الجغرافي عامة، والمتوسطي خاصة، والتي ركزت على الأبعاد الاقتصادية التجارية.

وسيطرت السياسة المتوسطية لفرنسا طوال فترة الستينيات على المواقف والقرارات والمشاريع نحو الضفة الجنوبية من المتوسط خاصة مناطق نفوذها التاريخية، ونقصد بذلك طبعا على الجزائر وتونس والمغرب. حيث تقوم السياسة المتوسطية الجزئية على اتفاقيات الانتساب Association بين الجماعة الأوروبية والعديد من الدول المتوسطية، فعماد هذه السياسة هو تفعيل المبادلات التجارية والسلعية، مع الزعم بتقديم مساعدات ومعونات فنية ومالية جيدة لدول جنوب المتوسط.

وقد تقدمت المغرب وتونس منذ 1963 بطلب فتح التفاوض حول اتفاقيات الانتساب مع الدول الأوروبية الستة (06) آنذاك، ولكن لم يتم إبرام الاتفاقيات إلا بعد ستة 06 سنوات مالية أي في سنة 1969، وهي اتفاقية انتساب لمدة 05 سنوات أساسها تجاري-تفضيلي (Becharakhader, 1997, p. 29)¹. لكنها كانت خالية من المساعدات المالية التي وعدت بها المجموعة الأوروبية. وبموجب هذه الاتفاقية طبعا، منحت تونس

معاملة تفضيلية، في حين قدمت المغرب عدة تنازلات تجارية مقابل 10% من وارداتها (سعيد، 1996، ص 209).

كما تم إبرام عدة اتفاقيات انتساب مع بعض الدول المتوسطية على غرار اليونان (نوفمبر 1962)، تركيا (ديسمبر 1963)، مالطا (1970)، قبرص (1972)، أما إسبانيا فأبرمت اتفاقية تجارة حرة سنة 1970، في حين أبرمت مع كل من لبنان ومصر اتفاقيات تفضيلية-كل على حدى طبعاً- بزعم تقديم المعونة الفنية لها حسب وعود أوروبا دائماً.

أما مع إسرائيل فقد تم عقد اتفاقية الانتساب سنة 1970، على أن تكون مشابهة المعايير والامتيازات مع تلك المطبقة مع الدول العربية، لكن لا يمكن للجماعة الأوروبية أن تلتزم بذلك، وفعلًا لم تحقق ذلك مع الطرف العربي، بل كان تعاملها مع إسرائيل وفق امتيازات تفضيلية تجارية واقتصادية كبيرة، فضحت اللاتوازن والانهيار في السياسة الأوروبية المتوسطية الجزئية اتجاه دول المنطقة.

3-2 السياسة المتوسطية الشاملة:

استمرت الجماعة الأوروبية في التفاعل مع ضفتي المتوسط بنفس منطق المصلحة الاقتصادية-المالية والتجارة البحتة، ففي الوقت الذي كانت الجماعة تتوسع قدماً في الجغرافيا الأوروبية أملاً في تحقيق القوة الإقليمية واسترجاع الأمجاد بالتدريج، مع انضمام كل من بريطانيا (التي انسحبت فيما بعد) والدنمارك وإيرلندا إلى الجماعة الأوروبية، كانت الضفة الجنوبية للمتوسط قد انتقلت مع الجماعة الاقتصادية الأوروبية في سياسة متوسطية شاملة. حيث أكدت اللجنة الأوروبية في سنة 1971 على أهمية التداخل بين المصالح الاقتصادية والسياسية لأوروبا مع دول المنطقة خاصة الجنوبية منها، ما دفع إلى انعقاد قمة باريس 1972 لوضع المبادئ الكبرى لهذه السياسة، من خلال خريطة طريق تقول

أنها لسياسة شاملة ومتوازنة بالولوج إلى جوانب أخرى إضافة إلى المجال الاقتصادي والاجتماعي خدمة لدول وشعوب المنطقة.

وأقرت هذه القمة ما يعرف بالسياسة المتوسطة الشاملة لمهندسها اذقار بيزاني(1918-2016)Edgard Pisani،(Devret, 2022, p. 92)، والتي أساسها تنظيم التبادل التجاري وتوسيعه، مع فتح أسواق المجموعة لصادرات تلك الدول، إلى جانب تحسين التعاون المالي والتقني وظروف اليد العاملة، وتسهيل حركة الإنتاج الزراعي وضمان خفض الاحترازاات الجمركية حسب المنتج(محمد مصطفى، 1986، ص 212).

ورغبة في تحصيل ما ادعته الجماعة الأوروبية من خصائص وامتيازات لهذه السياسة المتوسطة الشاملة إلى دول المنطقة المتوسطة، أبرمت عدة اتفاقيات بعد مفاوضات لم تكن أبدا في إطار إقليمي متعدد الأطراف، بل كانت كلها من خلال اتفاقيات ثنائية، وفق نموذج الجماعة الأوروبية ككتلة طرف والدول جنوب المتوسط فرادى وكل على حدى كطرف ثان، رغم أن المبادرة تحت تسمية المتوسطة الشاملة وليس الثنائية، وهو حال المبادرة السابقة أيضا. حيث كانت أولى هذه الاتفاقيات مع الدول المغاربية الثلاث كل على حدى تونس-الجزائر-المغرب سنة 1976، ومع الدول العربية في المشرق سنة 1977، مع كل من مصر-سوريا-الأردن-لبنان ثم مع الدول الأوروبية غير المنظمة كيوغسلافيا سنة 1980 (Périgot, 1999, pp. 37-38).

أما إسرائيل فقد توصلت في 1975 لعقد اتفاقية إنشاء منطقة تجارة حرة مع الجماعة الأوروبية، ودائما اتفاقية تحمل في طياتها مزايا وتفضيلات واستثناءات كبيرة لخدمة الاقتصاد الإسرائيلي، من فتح للأسواق، والتبادل التجاري والتعاون الخبراتي والفني مع أوروبا، على الرغم من الصراع العربي الإسرائيلي والانتهاكات الجسيمة التي قامت

بها إسرائيل آنذاك في المنطقة العربية، والذي قابلته الدول العربية بواجب حظر المبادلات مع إسرائيل ومقاطعتها وهو ما تمّ فعلا، لكن الجماعة الأوروبية لم تتخذ موقفا متوازنا كالعادة اتجاه إسرائيل، بل سعت لتوطيد العلاقات معها، بل وطالبت حتى الدول العربية بالتعقل ورفع الحظر والمقاطعة على إسرائيل، في حين كان الأجدر بأوروبا وفق ما تدعيه في سياستها المتوسطية الشاملة من تعاون في المتوسط، كان لزاما عليها الضغط على إسرائيل للحد من سياسات الاستيطان والضم للأراضي الفلسطينية المحتلة المنتج (محمد مصطفى، 1986، ص ص 213-214)²، ودعوته لوقف العدوان على باقي الدول العربية في المشرق على غرار لبنان، سوريا، مصر. بل كان من المفروض أن تتخذ ضدها عقوبات تجارية واقتصادية، لعدوانها على دول تعقد معها الدول الأوروبية اتفاقيات تعاون وتجارة، وان توجه لها على الأقل تهديدات للحد من انتهاكاتها الجسيمة على شعوب هذه الدول العربية، لكن على العكس دائما أوروبا تسعى لتبرير انتهاكات إسرائيل وتعديها على المواثيق الحقوقية الدولية بكل تعنت وإصرار.

وعليه، السياسة المتوسطية الشاملة لم تختلف عن سابقتها السياسة المتوسطية الجزئية، من حيث أن أولوية المصالح والالتزامات والوعود التي تعود إلى دول الضفة الشمالية ولصالح اقتصاد الجماعة الأوروبية، أما الامتيازات والتفضيلات الممنوحة لدول الضفة الجنوبية فهي غير كافية بل متفاوتة وتعسفية إذا ما قورنت بتلك الممنوحة لإسرائيل.

3-3 السياسة المتوسطية الجديدة:

شهدت الجماعة الأوروبية تطورا ملحوظا وتعديلا جديدا في سياستها اتجاه المتوسط في هذه المرحلة، لا سيما بعد انضمام كل من اليونان سنة 1981، وإسبانيا والبرتغال 1986 لعضوية المجموعة، ما يعني التغير في طبيعة المعادلات التنافسية وألويتها بين

الضفتين، وتوجهات السوق الأوروبية مستقبلا مع ما يفرضه منطق التوسع وما بتوجيه مبدأ الحماية والأولوية للاقتصاد الأوروبي عامة، وللدول المنظمة للاتحاد خاصة.

في هذا الإطار، أعلن المجلس الوزاري الأوروبي سنة 1985 عن تأكيد المجموعة أهمية التعاون مع الدول المتوسطية غير الأعضاء في الجماعة، وضرورة دعم التنمية الاقتصادية والاجتماعية لها. من خلال التأكيد والإحاطة بمجالات رئيسية وهي³:

- دعم الإنتاج الغذائي الداخلي والمحلي للحد من التبعية الغذائية للمجموعة الأوروبية.
- توسيع نطاق التنسيق الفني-العلمي-الصناعي والتقني وتقديم برامج دعم لذلك.
- فتح وتشجيع التعاون الإقليمي وتطويره إلى عدة قطاعات أخرى.

وهنا تعتبر أوروبا أن السياسة المتوسطية الجديدة جاءت لتعطي دفعا جديدا للعلاقات الأورو-متوسطية، من خلال التعديلات الكبيرة حسبها والتي أقرتها اللجنة الأوروبية في سنة 1990، حيث وعدت دول الضفة الجنوبية بمرحلة جديدة من العلاقات تلزم أوروبا فيها نفسها بمضاعفة المخصصات المالية لمساعدة دول المنطقة، من أجل تهيئة برامج الإصلاح الاقتصادي والاجتماعي (أحمد نافع، 1997، ص 39)⁴، وتوجيه الاستثمارات الخاصة فيها، مع إمكانية فتح السوق الأوروبية للمنتجات المتوسطية ودعم التبادل الفلاحي.

وكانت قد قررت هذه السياسة المتوسطية الجديدة لمدة خمس سنوات 1992-

1996، حيث ألغيت السياسة المتوسطية الشاملة (BisharaKhader, 1997, 38) والتي زعمت أوروبا أنها صفحة جوار جديدة وفعالة لإعادة التكيف مع جنوب المتوسط وانشغالاته، غير أن ذلك ومرة أخرى لم يتجاوز المؤتمرات والندوات، أما الواقع فأثبت دائما اللاتوازن في السياسة الأوروبية اتجاه دول المنطقة والكيل بمكيالين عندما يتعلق الأمر بإسرائيل أما باقي الدول فعدم الوفاء بالوعود الاقتصادية والتجارية معها كان هو الأصل.

3-4 الشراكة الأورو-متوسطية:

أدى توسع الاتحاد الأوروبي إلى 15 دولة، إلى بداية هاجس الاتحاد نحو المستقبل، فالتوسع نحو المزيد من الدول الأعضاء حتما سيظهر تحفظات جديدة وتوجهات متعددة، وربما حد التعارض والتنازع في إمكانية التفاعل والتبادل والتعاون مع جنوب المتوسط أم مع شرقه، وهو التحدي الذي سعت أوروبا لمواجهته في العديد من القطاعات على غرار الفلاحة والاستثمار، وحتى على مستوى البنيات التحتية والمساعدات العمومية، من خلال توفير موارد وطاقة كبيرة لتحقيق التوسيع الآمن للاتحاد من كل النواحي وليس القانونية فقط.

ما يعني أنه لابد من مراعاة أوروبا لواجب التنسيق والتشاور في طرح سياسة توافقية من أجل التعاون في منطقة البحر المتوسط، يمكن معها خلق التوازن بين انشغال أوروبا بعملية التوسيع المتسارع لمجموعتها، وبين ما تعتقد أنه تهديدات لتلك العملية، والتي مصدرها دول الجنوب من المتوسط طبعا، وقد وجدت أن الوقت ضروري أكثر من غيره لتجديد النظرة إلى هذه الدول واقتراح مبادرة أخرى لتكثيف العلاقات السياسية والاقتصادية بين أوروبا وبلدان الضفة الجنوبية، ولما لا احتواءها وحصر تهديداتها دون الوصول إلى دول الضفة الشمالية من المتوسط وهو ما حدث فعلا.

حيث أن السياسة الأوروبية الفعلية اتجاه المتوسط، تجلت قواعدها أكثر مع دخول اتفاقية ماستريخت حيز التنفيذ سنة 1993، والتي حددت معالم السياسة الخارجية والأمنية المشتركة لدول الاتحاد الأوروبي نحو المتوسط، وفق حتمية التكيف مع الرهانات والتحديات التي قوامها المنظمة ككل، وبالتالي عجلت بالإعلان عن مشروع "الشراكة الأورو-متوسطية"، كمبادرة أوروبية أخرى في المنطقة.

فقد كان المؤتمر الأورو-متوسطي بمدينة برشلونة الاسبانية في نوفمبر 1995 تتويجا للجهود الأوروبية لاسترجاع وتعزيز الدور السياسي-الاقتصادي وحتى الأمني لأوروبا في المتوسط، إذ شاركت في المؤتمر 27 دولة متوسطة بالمفهوم الجيوبوليتيكي الذي فرضته أوروبا في إعلانها عن مشروع "الشراكة الأورو-متوسطية"، وليس بالبعد الجغرافي الأصيل لدول المنطقة، حيث منعت دول مشاطئة على غرار ليبيا، واستدعيت دول غير مشاطئة للمتوسط على غرار الأردن، البرتغال.

وجاء إعلان برشلونة كوثيقة من 13 صفحة، وملحقا يشكل برنامج عمل المشروع في 15 صفحة، حيث يقدم ثلاث مستويات و أبعاد من الشراكة المزعومة كما يلي(Commission européenne,1995)⁵:

- أ- **البعد السياسي والأمني:** وتضمنت سن حوار سياسي بين الأطراف يقوم على:
 - تعزيز أواصر الجوار وتكريس حقوق الإنسان وضرورة اعتماد الدول النهج الديمقراطي والتعجيل ببناء دولة القانون.
 - الحد من انتشار الأسلحة التقليدية وغير التقليدية أي النووية.
 - التعاون على حل النزاعات داخل المنطقة المتوسطية، وضرورة الإسراع في تحديدها قبل اندلاعها وتأزمها من خلال خلق قانون لحلها وإعداد ميثاق أورو متوسطي من أجل ذلك.
- ب- **البعد الاقتصادي والمالي:** وذلك بدعم التعاون المالي والتقني وتعميق التبادل الاقتصادي من خلال:
 - تحرير التبادل التجاري وإنشاء منطقة تبادل حرة بنهاية 2010.
 - الالتزام بإعادة الهيكلة الاقتصادية في البلدان المتوسطية الراغبة في فتح أسواقها.

- تمويل المشاريع اللامركزية في الدول المتوسطية لا سيما في مجال البيئة وتنمية الأقاليم.
- دعم المؤسسات الإنتاجية والتجارية وفتح الاستثمارات ودعمها وفق برامج مالية.
- ج- البعد الاجتماعي والثقافي: حيث تقدم في مجال الشؤون الاجتماعية عدة نقاط:
- العمل المشترك لتطوير قوانين العمل والحماية الاجتماعية وتحسين الظروف الصحية للمجتمعات.
- الالتزام بمقاومة الهجرة السرية أو غير الشرعية.
- المواجهة المشتركة للمنظمات الإرهابية والجرائم المنظمة وتجارة المخدرات،(الناجمة حسب أوروبا دائما عن الهجرة غير الشرعية من جنوب المتوسط نحو أوروبا، وبالتالي اهتم الإعلان بالتركيز على هذه النقاط التي هي في أساسها أمنية- سياسية وليست اجتماعية- ثقافية إطلاقا).وقد تم التوقيع على أولى الاتفاقيات في هذه الشراكة، ودائما بالمنطق الثنائي، أوروبا كطرف والدول المتوسطية فرادى كطرف ثان، حيث أبرمت مع تونس في جوان 1995 ودخلت حيز التنفيذ في 1998، ثم مع المغرب في 25 نوفمبر 1995 ودخلت حيز التنفيذ سنة 2000، في حين الجزائر وبعد مفاوضات مطولة كون أن ملف التنقل للسلع من جهة، وملف تنقل الأشخاص من جهة أخرى، كانا سببا لتأخر وتحفظ الجزائر عن الإسراع للتوقيع، غير أنها وقعت سنة 2002، ودخل الاتفاق حيز التنفيذ في عام 2005.

ورغم وصف هذه الشراكة عند إعلانها بأنها مبادرة طموحة وشاملة (Sid Ahmed, 2000, pp. 5-11)، لا سيما مع المخصصات المالية التي وعدت بها أوروبا دول جنوب المتوسط في إطار برنامج (MEDA₁، MEDA₂)، كان من الطبيعي التساؤل عن

مدى امتلاك الاتحاد الأوروبي الوسائل والإمكانات لإدارة وتسيير هذه المبادرات الثنائية في أصلها، سيما في المجال الأمني (Moran, 2018, p. 140) ⁷ منها والمالي .

وقد جاءت الإجابة عن هذه التساؤلات بعد انتهاء المدة المحددة للمشروع وهي سنة 2010، عندما تبين ان الاتحاد الأوروبي لم يفي بوعوده ولم يتحقق مشروع الشراكة حتى في أبسط صورته بل كان مثل المبادرات السابقة غير متوازن ولا متكافئ بل انتقائي ومتحيز ومخيب أيضا في وعده. كما عرفت منهجية عمل أوروبا وآلية إدارة مشروع برشلونة للشراكة انتقادات كثيرة من حيث عدم اشراك الشعوب وغياب أمانة دائمة للمسار إلى جانب اللاتوازن الذي طبع العلاقات بين الشمال والجنوب.

3-5 مبادرة الاتحاد من أجل المتوسط 2008:

تم إطلاق مشروع الاتحاد من أجل المتوسط بشكل رسمي في قمة باريس المنعقدة في 13 جويلية 2008، بحضور 43 دولة حيث ترأس الرئيس الفرنسي نيكولا ساركوزي -باعتباره رئيس الاتحاد الأوروبي آنذاك- التجمع المتوسطي الجديد وشاركه الرئيس المصري حسني مبارك ممثلا عن دول الضفة الجنوبية من المتوسط ⁸.

وقد جاء هذا المشروع بدعم كبير من قبل الرئيس الفرنسي الذي حاول إدخال بعض التغيرات على طبيعة ومنهجية "الشراكة الأورو متوسطية". إذ تبنى إعادة الحس المتوسطي للسياسة (الأوروبية في المتوسط). بإبعاد الدول الأوروبية غير المطلة على البحر الأبيض المتوسط والاتحاد الأوروبي في الصيغة التي كان يتدخل فيها، وهذا بتطبيق منهج تدريجي أو "عملياتي Opérationnel"، يستلهم مراحل من بدايات البناء الأوروبي في 1948، حيث تم إنشاء "مجموعة الحديد والصلب" وفق مقترحات (جون مونيت Jean Monnet) وغيره من "الآباء المؤسسين".

لكن هذه المقاربة "العملية" في مبادرة "الاتحاد من أجل المتوسط"، توجبت تجنب الكثير من المطبات او العقبات السياسية التي بإمكانها وضع الدول الأوروبية في حالة مواجهة مع فرنسا، ومع بعضها البعض أيضا، بدل التركيز على المشاريع الكبرى العملية التي تعطي الفعالية والتجاوب الإيجابي والتضامن الفعلي مع المبادرة لتحقيق مراحل جديدة من الاندماج الأوروبي (فلورنسا، 2010، 63)⁹.

فالمقاربة الأصل "الاتحاد المتوسطي"، وفقا لاقتراحات الرئيس الفرنسي تمّ تعديلها بشكل جذري في المراحل الأولى للفكرة من طرف أبرز الداعمين كإسبانيا وإيطاليا، وذلك في اجتماع ثلاثي عقد في 20 ديسمبر 2007 بروما حيث أعطي المشروع تسمية مغايرة وهي "الاتحاد من أجل المتوسط"، وهذا للحد من طموح فرنسا في تجاوز أو تعويض مشروع "الشراكة الأورو-متوسطية".

كما تمكنت المستشارة الألمانية أنجيلا ماركيل من إقناع الرئيس الفرنسي نيكولا ساركوزي، بأن "الاتحاد من أجل المتوسط" لا يمكنه استبعاد باقي الدول الأوروبية والاتحاد الأوروبي أيضا حيث لا يمكن للدول الأعضاء في الاتحاد طرح إقامة اتحاد سياسي خارج الاتحاد الأوروبي الذي هو الأصل وأن المشروع المقترح يجب أن يكون الاتحاد الأوروبي ككل طرفا فيه إذ أنه من غير المنطقي استثمار أصول مالية للاتحاد الأوروبي لتمويل مشاريع ليست للاتحاد نفسه (فلورنسا، 2010، ص ص 36-64)¹⁰.

وهذا يترجم تخوف المستشارة الألمانية المشروع والعقلاني طبعاً من نفوذ فرنسا في المتوسط وهيمنتها عليه، في حين تبقى ألمانيا منشغلة بأوروبا الشرقية ما يعني التعارض والتنافس غير المباشر للسياسات في أوروبا الموحدة قد يحدث الشرخ والتراجع في تجربتها الوحشية وهذا غير مسموح به بالنسبة للمستشارة الألمانية وباقي دول الاتحاد ولا

مساهمة أو تفاوض فيه، وما على فرنسا الا الاستجابة لهذا القرار الأوروبي وهذا ما حدث فعلا.

وقد قدم مشروع "الاتحاد من أجل المتوسط"، رؤية من المفروض انها طموحة جدا، مقارنة بالمشاريع السابقة الموجهة للمنطقة، حيث تناولت القمة المؤسسة له بباريس موضوعات ذات رهانات كبرى مستقبلا، على غرار تحديات البعد البيئي والطاقي، تحديات الاكتفاء الغذائي وأمنه، مسألة الحوار السياسي وإشكالاته.

واعتبرت مبادرة الاتحاد من اجل المتوسط آنذاك بانها تسمح بالمرور من نموذج الشراكة الى مشروع تكاملي اندماجي يجمع دول المنطقة في اطار مشاريع توافقية ملموسة على غرار مشاريع البيئة وتسيير المياه مشاريع تبادل المعارف ودعم التكوين في اطار التبادلات الجامعية بخلق فضاء علمي متوسطي، وانشاء معهد اورو-متوسطي، دعم تكوين مؤسسات جديدة لتعزيز التنمية والتبادلات، انشاء صناديق الضمان خاصة بالدول المتوسطية واطلاق الصندوق المتوسطي للتنمية المشتركة للبنى التحتية، أما البعد الأمني فيعرض تأسيس آلية حماية مدنية لتطوير التضامن في مواجهة الكوارث والمخاطر الطبيعية.¹¹(Jamet, 2006, p. 8)

وقد ترجمت في بيان مشترك التزمت فيه اوروبا بمواجهة هذه التحديات المتقاطعة في المنطقة الأورو-متوسطية، بداية بالتنمية الاقتصادية والاجتماعية والأزمة العالمية في مجال الأمن الغذائي، وإيجاد حلول لتدهور الوضع البيئي والصحي والطاقي، ناهيك عن إشكالية الهجرة والتهديدات الناجمة عنها كالإرهاب والتطرف، والتي تدعو بل وتقرض أوروبا على دول المتوسط التعجيل بالارتقاء بالحوار بين الثقافات لمواجهتها والحد منها. ولكن طبعا وفق منطقها ومعاييرها في تحديد مفاهيم كالثقافة والحضارة والدين والحريات والحقوق.

وبالتمتع في مشروع "الاتحاد من أجل المتوسط" عند طرحه، والعملية الترويجية والاشهارية التي سعت فرنسا أولا ثم الاتحاد الأوروبي بعدها، من أجل إقناع الدول للانضمام إليه، والذي حصل بالتدريج بعد نجاح أوروبا في رفع تحفظات العديد من الدول، والإجابة عن تساؤلاتها وانشغالاتها وطمأنة بعضها حول توجسها ومخاوفها سيما السياسية والأمنية منها.

وبتتبع المشروع إلى يومنا من حيث إنجازاته ومدى تحقيقه للتعهدات التي جاء بها والخطط والتزامات التي وعد بها الاتحاد الأوروبي دول المتوسط، ومقارنتها بالمبادرات الأوروبية السابقة الذكر، نجد أنه فعلا كان مشروع طموح جدا، لكن فقط نظريا وليس ميدانيا على الاطلاق.

حيث ان الترتيبات المؤسسية الرئيسية المتبناة في اعلان باريس ليس من الممكن تجسيدها (ALbinyana, 2017; 241) ¹² فالالاتحاد الأوروبي لم يتمكن من تبني المبادرة والاستمرار فيها ومتابعتها وتمويلها من أجل الوفاء بوعوده لا سيما المالية منها، بل وبعد خمسة عشر (15) عاما من الإعلان عن المبادرة الفرنسية، ورغم تعديلها وتحسينها لتحصل على التوافق الأوروبي غير أن المبادرة بقيت نشطة على الورق لا غير أي نظريا، ولم تتمكن أوروبا من التعامل مع المواضيع المطروحة في المرحلة التأسيسية للمشروع بجدية، وهو طبعا الحال منذ السبعينيات أين أبدت الجماعة الاقتصادية الأوروبية اهتمامها بمسائل المتوسط وقضاياها، ودائما بطموحات كبيرة تتعارض وتتناقض مع الإنجازات المتواضعة والنتائج المحدودة ميدانيا بداية من السياسة المتوسطية الشاملة الى مغامرة الاتحاد من اجل المتوسط، مروراً بمسار برشلونة 1995. (Devret, 2022, p. 92) ¹³

فالواقع ورغم تعدد المبادرات منذ 1995 من أجل خلق منطقة تبادل حر أورو-متوسطية، إلا أنها بقيت إحدى المناطق الأقل اندماجا اقتصاديا في العالم، ويرجع ذلك

ضعف المبادلات البينية" جنوب-جنوب"، وغياب الاعتماد المتبادل كأهم المعوقات لمشاريع دعم وتحقيق البعد الإقليمي. فالاتحاد من أجل المتوسط كمسار إقليمي عرف صعوبات في تجسيده، لتحفيز الاستثمار والتنمية في إطار إقليمي حقيقي (Moran, 2018, p. 140).¹⁴

4. استخلاص وتحليل النتائج

يبدو مما تقدم في هذه الدراسة، ان كل المشاريع الأوروبية الموجهة نحو دول الضفة الجنوبية من البحر الأبيض المتوسط خاصة العربية منها، هي مبادرات تقاطع وتتشابك من حيث الخصائص سيما وأنها ترجمة لسياسات ومقاربات الاتحاد الأوروبي الاستراتيجية في المنطقة، والتي عرقلت إمكانية استمرارها واضعفت فعاليتها، ومنعت تجسيدها والمتمثلة في:

- كل المبادرات والمشاريع مقترحة من طرف أوروبا الضفة الشمالية، وبرؤى ومصالح أحادية الجانب وما على الدول المتوسطية -الدول الضفة الجنوبية للمتوسط خاصة العربية منها -إلا الاستجابة والقبول وهذا كرس مبدأ التبعية، وصادر على الدول طموحها وحتى حقوقها في وضع أسس تخدم مصالحها أيضا.
- كل المشاريع تدعي نظريا التوجه نحو المتوسط بمنطقة التوازن والتوازن والمساواة، لكن عمليا أثبتت سياسة الكيل بمكيالين في التنفيذ والتطبيق، وخاصة في آلية تقديم المساعدات المالية والاستجابة في توجيه تجسيد المشاريع وتنفيذها، فطالما كانت إسرائيل هي الدولة الأسبق والدولة الأولى بالرعاية والتفضيل ولا تعامل الدول الأخرى بالمثل.

- التباين والاختلاف الواضح إلى يومنا هذا في السياسة الأوروبية اتجاه المتوسط بين ألمانيا وفرنسا، عقد من إمكانية تحقيق تقدم في أحد المشاريع، خاصة بين مشروعى الشراكة الأورو-متوسطية ومشروع الاتحاد من أجل المتوسط.
- المؤسسات المالية والهيكل الاقتصادية المقررة لتقديم المعونة والمساعدات وفقا لهذه المشاريع (خاصة مشروعى الشراكة الأورو-متوسطية والاتحاد من أجل المتوسط) هي نفسها تقريبا، وبالتالي من غير الممكن نفس المؤسسات والأجهزة التي عجزت عن الاستمرار في مشروع سابق، تعتمد مرة أخرى وبكل ثقة أو ربما استخفاف لتقود مشروع لاحق، وهذا فعلا ما قدمه الاتحاد الأوروبي في المشروعين.
- التسرع والبعد عن الواقع المتوسطي الحقيقي لشعوب المنطقة ومصالحها، فمن غير المنطقي أن آجال مشروع الشراكة الأورو-متوسطية مع دول المنطقة التي حددها إطار برشلونة لم تنقضى بعد، ويتم الإعلان عن مشروع جديد قبل ذلك بسنتين، حيث ان مشروع برشلونة للشراكة حددت آجال تنفيذه بسنة 2010 كأجل لتحقيق منطقة التبادل الحر مع دول المنطقة، ولم يتحقق ذلك إلى يومنا، رغم ذلك تمّ تبني مشروع جديد وهو مبادرة الاتحاد من أجل المتوسط سنة 2008، وهذا ان لم يكن تسرع من فرنسا وألمانيا، فهو حتما استخفاف واهانة لدول الضفة الجنوبية من المتوسط.
- عدم مراجعة دورية للحصيلة لكل مبادرة من طرف دول جنوب المتوسط ومواجهة الاتحاد بوعوده التي لم يفي بها خاصة المالية منها والتقنية.
- توجه دول الضفة الجنوبية للمتوسط للتفاوض بصورة منفردة والتسابق لإرضاء الطرف الأوروبي فرادى على حساب مصالح شعوبهم والتحديات الاقتصادية والاجتماعية التي تواجههم، في حين أوروبا تتفاوض ككتلة واحدة رغم التباين الداخلي في سياساتها.

وهذا ما يبقى السياسة الأوروبية اتجاه المتوسط هي نفسها ولو تعددت المبادرات والمشاريع وتنوعت أشكالها، واختلفت تسمياتها، سياسة تسعى لـ:

- 1- **الحفاظ على التجربة التكاملية الأوروبية**، وانجاحها وتثمين ما حققته من إنجازات باسم الاتحاد الأوروبي، وعدم السماح بتراجعها نحو الخلف باسم مبادرات نحو جنوب المتوسط يعني الأولوية لتوسيع أوروبا وضمان وحدتها.
- 2- **الحفاظ على مسافة الأمان وفق خلق مناطق حاجزة**، بين الاتحاد الأوروبي وما تصفه بمنابع التهديدات الأمنية والاقتصادية الوافدة من دول وشعوب جنوب المتوسط.
- 3- **ضمان الأسواق للمنتجات الأوروبية**، داخل دول جنوب المتوسط، والحفاظ على شروط وآليات التعامل الاقتصادي دون غيرها أو منافستها من قوى أخرى على غرار الولايات المتحدة الأمريكية أو الصين.
- 4- **العمل بمبدأ الحماية والاستمرار في تجسيده**، اتجاه دول المنطقة في كل المجالات السياسية-الأمنية والاقتصادية-المالية وخاصة الاجتماعية والثقافية-الحضارية.

5. خاتمة

أمام هذه الحقائق، لا يمكن التوجه بالنقد للاتحاد الأوروبي فقط، فالوصول الى أكبر قدر ممكن من الاستفادة من ثروات الدول في الضفة الجنوبية للمتوسط امر مشروع، سيما وان كل المبادرات اوروبية بحتة، وبالتالي من الطبيعي جدا أن تجعل أولوية أولوياتها هو مصلحة الأوروبي على المتوسطي.

وعليه لابد على دول جنوب المتوسط الآن واستعجاليا، خاصة العربية منها، وعلى وجه أكبر الدول المغاربية، ان تعيد النظر في طبيعة العلاقات التفاعلية وآلية المعادلة التفاوضية مع الاتحاد الأوروبي في كل المجالات التي تمس بسيادة الدولة والمجتمع فيها، سياسيا-أمنيا واقتصاديا-ماليا وحتى اجتماعيا-ثقافيا جملة وتفصيلا، وإيجاد حلول

ومشاريع لطموحات وآمال شعوبها منها واليها، دون انتظار المبادرة من أوروبا أو غيرها.

6. الهوامش والمراجع

1. أحمد نافع. ه، (1997)، نحن وأوروبا: شواغل الحاضر وآفاق المستقبل، مصر: مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية.
2. ألبوني. ر، (1994)، البحر الأبيض المتوسط ككيان له مفهوم خاص"، (تر: سلوى حبيب)، مجلة السياسة الدولية، مصر: مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية.
3. بيبرس. س، (2008)، الاتحاد من أجل المتوسط ومستقبل الشراكة الأورو متوسطية، مجلة السياسة الدولية، ع 174، مصر: مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية.
4. الدسوقي. م، (1994)، القضايا الاستراتيجية والأمنية في البحر الأبيض المتوسط"، مجلة السياسة الدولية، مصر: مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية.
5. رفعت. م، تاريخ حوض البحر الأبيض المتوسط وتياراته السياسية، مصر، دار المعارف.
6. سعيد. ع، (1996)، الجماعة الأوروبية: تجربة التكامل والوحدة، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية.
7. الشربيني. ف، (2007)، الأبعاد الأمنية في اتفاقيات الشراكة الأورو-مغربية، دراسات أوروبية، ع 1، مصر: مركز الدراسات الأوروبية.
8. فرج الله. س، (2002)، مصر والدائرة المتوسطة: الواقع والمستقبل حتى عام 2020، مصر: دار الشروق.
9. فلورنسا. س، (2010)، الاتحاد من أجل المتوسط: تحديات وطموحات، الكتاب السنوي للبحر الأبيض المتوسط، إسبانيا: المعهد الأوروبي للبحر الأبيض المتوسط.
10. محمد مصطفى. ن، (1986)، أوروبا والوطن العربي، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية.
11. ALBINYANA, R. (2017). L'union pour la Méditerranée: bilan et consolidation, Annuaire IEMed. De la Méditerranée.
12. BECHARAKHADER. (1997). Le partenariat euro-méditerranéen après la conférence de Barcelone, Paris.
13. Commission des communautés européennes, CCE. (2001), Méditerranéennes et le moyen- orient, Bruxelles.
14. Commission européenne, CE. (1995). la déclaration du Barcelone.
15. DREVET, J.-F. (2020). La Géopolitique de l'union en Méditerranée. paris: editions futures.

16. Hubert, G. (1998). la régionalisation face à la mondialisation, Monde en développement, N° 103. France.
17. JAMET, J-F. (2008). integration régionale: processus de Barcelone et union pour la méditerranée, quels scénarios d'avenir ?, Questions d'Europe.
18. MORAN, J. (2018). Mais qu'est-il arrivé a l'ésprit de Barcelone ?, Annuaire IEMed.de la Méditerranée.
19. PERIGOT,F. (1999). Les relations entre l'union européenne et les pays méditerranéens : quel rôle pour le France?, France.
20. SID AHMED, A. (2000). Globalisation, Etatisation et Régionalisation : implication pour les pays arabes de la rive sud de la Méditerranée, Transition et perspectives, N° 01, Alger : Institut nationale d'études de stratégie globale.